

وأردات رومانيا من العملة الصعبة. إلا أن القرار الحاسم، في هذا الصدد، يتخذ في موسكو»<sup>(١١)</sup>.

تراوحت معدلات هجرة اليهود السوفيات، في النصف الأول من الثمانينات، ما بين ألف إلى ألفي مهاجر سنوياً. واستمر الوضع كذلك حتى العام ١٩٨٦ (١٩٤٣ مهاجرًا). وفي العام ١٩٨٧ طرأ تطوّر ملحوظ على عدد المهاجرين، حيث سمحت السلطات السوفياتية بهجرة ٨٠١١ يهودياً. ومن خلال استقراء المعدّلات السابقة والأرقام التالية، يمكننا اعتبار العام ١٩٨٧ هو «عام التحول». وفي العام ١٩٨٨، هاجر من الاتحاد السوفياتي ٢٠٠٨٠ يهودياً، وفي النصف الأول من العام ١٩٨٩ هاجر ٢٠١٦٢ يهودياً، وفي النصف الثاني من العام عينه هاجر ما يزيد على خمسين ألف يهودي، وذلك استناداً إلى معطيات إسرائيلية. فإذا استمرت الأرقام بهذه الوتيرة من التزايد، فهذا يعني أن عدد المهاجرين من اليهود السوفيات سيزيد، هذا العام، على ٧٠ ألفاً، وربما يتجاوز الثمانين أو التسعين ألفاً في العامين المقبلين، وهذا ما أكدته، بالفعل، مصادر رسمية إسرائيلية، حيث قالت إنها تتوقع موجة هجرة كبيرة لليهود السوفيات تقدر بنحو خمسين ألفاً سنوياً، تنوي توطئتهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكان شامير أبلغ إلى اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية أن السلطات السوفياتية تنوي تسهيل إجراءات مغادرة اليهود السوفيات<sup>(١٢)</sup>.

وتعكف الدوائر الصهيونية، اليوم، على درس كيفية استغلال هذا الغزل، أو «السخاء»، السوفياتي إلى أقصى درجة ممكنة. وتتعالى، اليوم، في إسرائيل أصوات كثيرة تدعو إلى توفير أقصى ما يمكن من تسهيلات، من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من اليهود السوفيات. وكانت الحكومة الإسرائيلية اتخذت، بالفعل، في نيسان (أبريل) من العام ١٩٨٨، قراراً يقضي بتقديم منحة نقدية للمهاجرين الجدد تقدر بـ ١٩٥٠ شيكلاً جديداً للمهاجر عند وصوله إسرائيل مباشرة<sup>(١٣)</sup>.

مما تقدّم، نستطيع أن نستخلص أن هجرة اليهود السوفيات لم تتوقف في وقت من الأوقات؛ وإنما كانت هناك فترات من «بسط» اليد وفترات من «قبض» اليد، تبعاً للاعتبارات السياسية السوفياتية. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية رفعت إلى القيادة السوفياتية في فترات «البسط» (النصف الأول من السبعينات) أكثر من مذكرة تشرح فيها مخاطر هجرة اليهود السوفيات، وفتح الباب أمامها على مصراعيه، على وجود ومستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. إلا أن «تساقط» النسبة الأكبر من المهاجرين السوفيات (وهي نسبة قاربت ٨٠ بالمئة في بعض السنوات) في المهاجر الأوروبية، والأميركية بالدرجة الأولى، كان يخفف، في الواقع، وإلى حد بعيد، من مخاطر هذه الهجرة على قضيتنا.

وفي النصف الأول من الثمانينات، شخّحت مصادر الهجرة اليهودية السوفياتية، كما أشرنا بصورة ملحوظة. ولم يكن يصل إسرائيل، بعد التساقط، إلا بضع مئات من المهاجرين فقط. وهذا دفع الحكومة الإسرائيلية، في تلك الفترة، في سعيها الحثيث والدائم إلى موارد للهجرة، إلى نفخ غبار التاريخ عن «الفلان» في اثيوبيا، واستنزافهم عبر التواطؤ مع أكثر من جهة عربية، ودولية.

إلا أن موجة هجرة اليهود السوفيات الجديدة، التي بدأت تتصاعد بخطى سريعة ومتلاحقة منذ العام ١٩٨٦، تحمل في طياتها أخطاراً داهمة على وجود شعبنا ومستقبل قضيتنا. ولا يعود هذا الخط إلى التزايد الكبير في أعداد المهاجرين (ما يزيد على ٩٠ ألفاً في العام الماضي) فحسب، بل إلى اغلاق أبواب التساقط في وجه هؤلاء، من طريق القرار الذي اتخذته الإدارة الأميركية، في أواسط العام الماضي والذي يفرض الكثير من القيود على هجرة هؤلاء إلى الأراضي الأميركية؛ كما يعود، أيضاً، إلى محاولات الحكومة الإسرائيلية التوصل إلى «تسويات» مع القيادة السوفياتية للسماح لليهود السوفيات